

Distr.: General
2 June 2010
Arabic
Original: English

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
الدورة الثامنة والتسعون

محضر موجز للجلسة ٢٦٩٩

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السير نايجل رودلي (نائب الرئيس)

المحتويات

التعليقات العامة للجنة

مشروع التعليق العام رقم ٣٤ على المادة ١٩ من العهد (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records .Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



٣- السيد تيلين: طلب تتبع كل التغييرات التي أدخلت على مشروع النص بعد مداوات اللجنة.

٤- السيد أمور: أعرب عن استغرابه من أن فقرة جديدة اقترحها سابقا لتكون رقم ٩ مكررا لم تظهر في الوثيقة قيد النظر. وأشار إلى الصيغة المقترحة: ”لكل فرد الحق في أن تكون له آراؤه بدون تدخل. وأية إشارة إلى آراء الفرد السياسية أو الدينية أو غيرها في الملفات التي يحتفظ بها وكلاء من القطاع العام أو الخاص أمر غير مقبول. وعلاوة على ذلك، أية إشارة إلى آراء الفرد السياسية أو الدينية أو غيرها في وثائق الهوية يتعارض مع الفقرة ١ من المادة ١٩“. ألم يتم الموافقة على إدراج الفقرة الجديدة المقترحة؟

٥- السيد أوفلاهيرتي: قال إن المحضر الموجز للجلسة السابقة حول الموضوع (CCPR/C/SR.2678) لا يتضمن أية إشارة إلى أنه تمت الموافقة على اقتراح السيد أمور.

٦- السيدة كيلير: قالت إن ملاحظاتها التي كتبتها عن هذه الجلسة تؤكد المحضر الموجز.

٧- السيدة شانيه: قالت، بغض النظر عن أن الجملة الأولى من الفقرة الجديدة لا لزوم لها لأنها تكرر ما ورد في الفقرة ١ من المادة ١٩ من العهد، إلا أنه ليس لديها اعتراض عليها. ومع ذلك، قد يكون من الأنسب وضعها في فرع آخر؛ ويمكن البت في ذلك بعد أن يتم النظر في جميع الفروع. وهذا يتفق مع القوانين الأوروبية المعاصرة المتعلقة بحماية البيانات.

٨- السيد تيلين: قال إنه لا يعترض على الاقتراح، إلا أنه يمكن إدراجه في الفقرة ١٠، ذلك أن مضمونه قريب من مضمون الجملة الأخيرة في هذه الفقرة.

في غياب السيد إيواسوا، تولى نائب الرئيس السير نايجل رودلي رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

التعليقات العامة للجنة

مشروع التعليق العام رقم ٣٤ على المادة ١٩ من العهد (CCPR/C/34/CRP.2) (تابع)

١- السيد أوفلاهيرتي: مقرر مشروع التعليق العام رقم ٣٤، ذكر أعضاء اللجنة أن اللجنة في دورتها السابقة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بدأت قراءتها الأولى لمشروع التعليق العام ووصلت إلى قراءة الفقرة ٩ بكاملها. والنص المعروض عليهم هو إلى حد كبير نفسه مع تغييرات قليلة في الفقرات ١ إلى ٩ تعكس مناقشات اللجنة، وبعض التعديلات والتصويبات الطفيفة التي أدخلت على الفقرات المتبقية. وقد تم عن غير قصد حذف جملة اقترحها السيد أمور من الفقرة ٢. وبعد العبارة ”The are essential for any society.“ ينبغي إضافة: ”They constitute the foundation of a free and democratic society“.

٢- وأضاف أن مصادر المشروع تشمل التعليق العام رقم ١٠ الذي سيحل محل تعليقات عامة أخرى، والآراء ذات الصلة والسوابق القضائية للجنة، جنبا إلى جنب مع ملاحظاتها الختامية، وعدد كبير منها ذو صلة مباشرة بالمادة ١٩ والفرع المعنون ”Freedom of opinion“ (الفقرتان ٩ و١٠)، الذي يتصل بالفقرة ١ من المادة ١٩ قصير نسبيا شأنه في ذلك شأن الفرع المقابل في التعليق العام رقم ١٠؛ وسبب ذلك أنه لم يكن هناك الكثير مما يمكن قوله حول الموضوع؛ وبالإضافة إلى ذلك، تم بالفعل معالجة بعض القضايا المعنية تحت العنوان ”General Remarks“ (الفقرات ١ إلى ٨).

١٥ - السيد لالا: قال إنه يؤيد الصياغة الجديدة المقترحة للجملة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، من المفيد أن يكون هناك نص تدعمه قضية مثل قضية كانغ، بما أن قوة التعليقات العامة للجنة مستمدة من اجتهادها الفقهي، كما اعترفت دائما بذلك.

١٦ - السيد ريفاس بوسادا: قال إنه موافق أيضا على الصياغة الجديدة. وفيما يتعلق بالجملة السابقة، تساءل إذا كانت هناك أمثلة أنسب، ولا سيما أكثر تواترا عن محاولات للتأثير على الآراء، بدلا من المثل المتعلق بالسجناء.

١٧ - السيد أوفلاهيرتي: قال إن الأمثلة المذكورة، التي كانت أحيانا غريبة الأطوار، تملئها المواضيع التي تتعامل اللجنة معها بالفعل. وهو على استعداد للاستماع إلى اقتراحات أخرى.

١٨ - الرئيس: شدد على الطبيعة النموذجية لهذه المسألة. فالسجون بحكم وظيفتها المتمثلة في إعادة التأهيل، تهدف إلى التأثير على السلوك والآراء، لا سيما على سبيل المثال التأثير على الاعتقاد بالحق غير المقيّد في السرقة. وفي قضية كانغ، التي تقع على النقيض الآخر، استخدمت الدولة الضغط لا لتغيير السلوك بل لتغيير الآراء. وربما يكون من المفيد أن يكون هناك اجتهاد فقهي آخر.

١٩ - السيد أمور: قال إن الهدف من التعليق العام المقترح يتمثل في تحديد معنى ونطاق المادة ١٩، التي لا تحتاج إلى الاستناد إلى الاجتهاد الفقهي وحده؛ فقد تكون الإشارة إلى مجرد المادة نفسها كافية. وعليه، فإنه يقترح حذف الإشارة إلى قضية كانغ. فالإكراه يكاد يكون واقعا عالميا: فهو يشمل التبشير الاستفزازي، وعروضا تأخذ شكل تأشيرات وأموال وفرص عمل تقدمها جماعات تدعمها أحيانا الدولة لحمل الناس على تغيير دينهم. وينبغي معالجة هذا الموضوع على نحو أكمل في مشروع النص.

٩ - الرئيس: طلب من السيد أمور أن يقدم اقتراحه خطيا لمناقشته في جلسة لاحقة.

١٠ - السيد أوفلاهيرتي: أيد اقتراح السيد تيلين، لأن هذا من شأنه أن يوفر وسيلة لربط النص الجديد المقترح بالسابقة القضائية ذات الصلة للجنة وهي قضية كانغ ضد جمهورية كوريا.

الفقرة ١٠

١١ - السيدة شانيه: قالت إن معنى كلمة "normal" الواردة في الجملة الأولى غير واضح. وعلاوة على ذلك، بما أنه من الصعب أن يتم على وجه الدقة تحديد إلى أي مدى يجوز السعي إلى التأثير على رأي شخصي، اقترحت حذف الجملة الأولى وكلمة "however" من بداية الجملة الثانية.

١٢ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة وافقت على هذا الحذف. وتكلم بصفته خبيرا فقال إنه تم الإشارة إلى المادة ١٧ في التعليق العام رقم ٢٢ على المادة ١٨، إلا أن هناك خلافا حول ما إذا كان ينبغي ربطها أيضا بالمادة ١٩. واقترح الصياغة التالية للجملة الأخيرة من الفقرة: "بما أن حرية الشخص في التعبير عن رأيه تشمل بالضرورة حرية عدم التعبير عن رأيه، فإن الفقرة ١ من المادة ١٩ تحظر اتخاذ أي إجراء يرغم على الكشف عن رأي من الآراء".

١٣ - السيد أوفلاهيرتي: قال إن مسألة حرية عدم تعبير الفرد عن رأيه قد عولجت في مكان آخر في المشروع، وينبغي التحقق من عدم تعارضها مع اقتراح الرئيس، وإلا فإنه ليس لديه اعتراض.

١٤ - السيد أمور: قال إنه يمكن أيضا الاستشهاد بأمثلة هامة عن محاولات التأثير على الآراء، بالإضافة إلى المثل المتعلق بالسجناء، الذي ينبغي إما حذفه أو استكماله.

- ٢٨ - السيد تيلين: قال إنه يؤيد الإبقاء على الجملة قبل الأخيرة الواردة في الفقرة، غير أنه لا يعترض على تغيير كلمة "إساءة" لتجنب الخلط.
- ٢٩ - السيدة شانيه: قالت إنها تقترح الاستعاضة عن كلمة "protection" بكلمة "guarantee" في كل الفقرة ١١. وبالإضافة إلى ذلك، تشير المادة ٢٠ إلى الحظر لا إلى مجرد القيود؛ وعليه ينبغي تعديل صيغة الفقرة بناء على ذلك. واقترحت أيضا إضافة عبارة "دون أي اعتبار للحدود" في نهاية الفقرة الأولى، على غرار صيغة الفقرة ٢ من المادة ١٩ من العهد.
- ٣٠ - السيد أمور: قال إنه يؤيد اقتراح إدراج العبارة "دون أي اعتبار للحدود". غير أنه يعترض على الإشارة إلى قضية بالانتين وآخرون ضد كندا لأنها توجه النظر على نحو لا لزوم له إلى الإعلانات التجارية. وإذا كان ولا بد أن تبقى هذه الإشارة، اقترح ضرورة ذكر أن تكون الإعلانات غير مضللة.
- ٣١ - السيد بوزيد: قال، في معرض إشارته إلى أن الفقرة ١١ لا تشير إلى حرية الكلام، إنه يتساءل إذا لم يكن من المفيد التمييز بينها وبين حرية التعبير.
- ٣٢ - السيد أوفلاهيرتي: أوضح أن هذا التمييز ورد في الفقرة ١٣؛ وتعرض الفقرة ١١ بمجرد تصنيف للأفكار. وتطرق إلى مقترحات الأعضاء الآخرين، فقال إنه موافق على أن يتم الاستعاضة عن كلمة "guarantee" بكلمة "protection" وأنه ينبغي إضافة عبارة "دون أي اعتبار للحدود" إلى الجملة الأولى. والإشارة المحددة إلى الإعلانات التجارية غير المضللة ليست ضرورية، لأنه تم تغطية هذه القيود في المادة ١٩ من العهد. وعلى كل حال، لا تسعى الفقرة ١١ من مشروع التعليق العام إلى تأييد أنواع التعبير نفسها، بل تسعى إلى توضيح نطاق حرية التعبير. ولكن إذا
- ٢٠ - السيد أوفلاهيرتي: اقترح ربط الحاشية رقم ١٥ بالجملة التالية: "أي شكل من أشكال الإكراه لتغيير الآراء محظور"، فهذه الجملة تعالج كلا من إكراه السجناء والإكراه الديني، وعليه يمكن حذف الجملة التالية.
- ٢١ - السيد أمور: قال إنه يوافق على ذلك، ملاحظا أنه ربما يود العودة إلى هذه المسألة بما أن اللجنة ما زالت في مرحلة قراءتها الأولى.
- ٢٢ - تمت الموافقة على الفقرة ١٠، بصيغتها المعدلة.
- الفقرات ١١ - ١٣
- ٢٣ - السيد أوفلاهيرتي: قال إنه ربما يكون من المفيد، لأسباب منطقية، عكس ترتيب الفقرتين ١٢ و ١٣.
- ٢٤ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة توافق على عكس ترتيب الفقرتين، غير أنه سيتم معالجتهما والإشارة إليهما في ترتيبهما الحالي في مشروع التعليق العام.
- ٢٥ - السيد فتح الله: قال إنه غير راضٍ عن الصيغة التي تفيد بأنه ليس لحجم الإساءة الناشئة تأثير على نطاق الفقرة ٢ من المادة ١٩.
- ٢٦ - الرئيس: قال إن المشكلة تكمن في أن كلمة "الإساءة" التي ينبغي فهمها بوضوح على أنها تعني "إهانة" في الفقرة ١١، يمكن أن تعني أيضا "جريمة".
- ٢٧ - السيدة ماجودينا: قالت إن الإشارة في الجملة الثانية إلى العبارة "elsewhere in the Covenant" إشارة غامضة أكثر من اللازم، ولن يفهمها القارئ العادي. وفي الجملة الثالثة، اقترحت تعديل العبارة "It includes political discourse" بحيث تكون صياغتها على النحو التالي "It includes but is not limited to political discourse".

الفقرة، على حد فهمه، لا تقتصر على الإشارة إلى الجملة قبل الأخيرة بل إلى الفقرة ككل.

٣٨ - السيد تيلين: قال إنه يؤيد جمع الجملتين الأخيرتين في الفقرة، إلا أنه لا يرغب في حذف العبارة "regardless of the scale of offence caused" لأنها تعطي فكرة عن نطاق حرية التعبير، الذي لا توجد قيود عليه، باستثناء ما ورد في الفقرة ٣ من المادة ١٩ وفي الفقرة ٢٠ من العهد. وإذا كان هناك توافق للآراء بشأن الحذف، فلا اعتراض له على الإبقاء على الجملتين منفصلتين، ولكنه يقترح تعزيز الجملة قبل الأخيرة بالاستعاضة عن العبارة "may be" بكلمة "are".

٣٩ - السيدة ماجودينا: أيدت الحذف المقترح لعبارة "and elsewhere in the Covenant" الواردة في الجملة الثانية.

٤٠ - السيد أوفلاهيرتي: قال، حول موضوع كلمة "offence" إنه يوافق على النقاط التي ذكرها الرئيس. ولكن إذا تم حذف العبارة "regardless of the scale of offence caused" فذلك يعني أنه ينبغي أيضا حذف الحاشية التي تشير إلى قضية روس ضد كندا، التي تنقل، بوصفها قضية تتعلق بمعادة السامية، رسالة مهمة ألا وهي عدم استبعاد النظر في أي شكل من أشكال التعبير بموجب المادة ١٩؛ وعليه فإنه يفضل الإبقاء على العبارة إذا كان ذلك ممكنا. وهو لا يعترض على الجمع بين الجملتين، بما أن المقصود من الجملة الأخيرة بصيغتها الحالية الإشارة فقط إلى الجملة قبل الأخيرة.

٤١ - السيد أمور: كرر تأييده القوي لحذف الإشارة إلى الإعلانات التجارية. أما بالنسبة للجملتين الأخيرتين في الفقرة، فإنه يقترح دمجها على النحو التالي: "The scope of paragraph 2 embraces even views that may be regarded as offensive, albeit all expression may only be limited in

فضلت اللجنة حذف الإشارة إلى قضية بالانتين وآخرون ضد كندا، فينبغي أن تؤيد أيضا اقتراح السيدة ماجودينا إدراج العبارة "but not limited to" الواردة في الجملة الثالثة، وحذف كلمة "commercial". وفيما يتعلق بالجملة الثانية، قال إن الإشارة الصريحة إلى جميع القيود الممكنة الواردة في العهد ستكون أمرا صعبا. وعليه فإنه يقترح مجرد حذف العبارة "elsewhere in the Covenant".

٣٣ - وقال إنه لا يمكن قراءة الجملة قبل الأخيرة الواردة في الفقرة ١١ إلا مع الجملة الأخيرة. وعليه من المهم الإشارة إلى أن نطاق الحق في حرية التعبير غير محدود، مهما كانت الآراء المعرب عنها مشينة. والجملة الأخيرة هي بمثابة جهاز غربلة تمر فيه جميع أشكال التعبير. واقترح الجمع بين الجملتين الأخيرتين من خلال إضافة كلمة "albeit" بعد العبارة "the scale of offences caused".

٣٤ - السيد لالا: تساءل إذا كانت العبارة "regardless of the scale of offence caused" ذات صلة في الجملة قبل الأخيرة، واقترح حذفها.

٣٥ - السيدة كيلير: قالت إنه يؤيد الجمع بين الجملتين الأخيرتين، ولكنها طلبت توضيحا حول استخدام كلمة "offence" فيهما.

٣٦ - السيد فتح الله: قال إنه يؤيد دمج الجملتين الأخيرتين الواردتين في الفقرة، فضلا عن حذف العبارة "regardless of the scale of offence caused" وحذف كلمة "only". وهو يريد أيضا توضيح معنى كلمة "offence".

٣٧ - الرئيس: قال إذا تم حذف عبارة "regardless of the scale of offence caused"، فسيكون من الواضح أن كلمة "offensive" تشير إلى "insult" لا إلى "crime" في السياق الحالي. وقال، متحدثا بوصفه خبيرا، إنه إذا تمت الموافقة على الحذف فلا ينبغي دمج الجملتين، بما أن الجملة الأخيرة في

أشكال التعبير، لا الأشكال المسيئة فحسب، تخضع للقيود المنصوص عليها في الفقرتين ١٩ و ٢٠.

٤٨ - السيد ففتح الله: تساءل إذا كان بالإمكان الاستعاضة عن العبارة "may be" بلغة أقوى مثل "shall".

٤٩ - الرئيس: أشار إلى أن "may be" هي الصيغة المستعملة في الفقرة ٣ من المادة ١٩ من العهد: وتشير المادة ١٩، بخلاف المادة ٢٠، إلى الالتزامات وعليه، فإنها تستخدم لغة أقل تشددا.

٥٠ - السيد أوفلاهيري: أيد شرح الرئيس بخصوص استخدام العبارة "may be". أما فيما يتعلق باقتراح الاستعاضة عن العبارة "such expression" بالعبارة "all expression"، قال إن التأكيد على كلمة "all" أي جميع أشكال التعبير غير ضرورية، بما أن الجملة لا تعالج إلا أشكال التعبير المزعجة. وتبدأ معالجة القيود المفروضة على حرية التعبير في الفقرة ٢١ من مشروع التعليق العام. وردا على القلق الذي أعرب عنه السيد لالا، قال إن حذف كلمة "only" لا يحدث تغييرا ملحوظا في الجملة: وهكذا تستطيع اللجنة التأكيد على أهمية تطبيق المادتين ١٩ و ٢٠ دون التغاضي عن المواد الأخرى الواردة في العهد التي تقيد أيضا حرية التعبير.

٥١ - السيد لالا: قال إنه يؤيد حذف كلمة "only".

٥٢ - الرئيس: قال، وهو يلخص التغييرات المقترح إدخالها على الجملتين الأوليين من الفقرة ١١، إنه يقترح احتمال تغيير نهاية الجملة الثانية بحيث تكون صيغتها على النحو التالي "subject to permissible limitations in article 19, paragraph 3, and the prohibitions of article 20" من أجل تبديد القلق الذي أعربت عنه السيدة شانيه سابقا.

accordance with the provisions of article 19, paragraph 3, and article 20.

٤٢ - السيدة شانيه: قالت إنها تتفهم النقطة التي أثارها السيد أوفلاهيري ضد حذف العبارة "regardless of the offence caused" إلا أنه يمكن حل المشكلة من خلال اعتماد الصيغة التي اقترحها السيد أمور المتعلقة بدمج الجملتين الأخيرتين وإضافة كلمة "deeply" قبل كلمة "offensive" لغرض التأكيد.

٤٣ - السيد ففتح الله: قال إنه يؤيد الصيغة التي اقترحها السيد أمور، بما في ذلك الإبقاء على كلمة "offensive"، وإن كان يحتفظ بالحق في العودة إلى الموضوع المتعلق بملاءمة هذه الكلمة بالذات مقارنة باللغة المستعملة في المادتين ١٩ و ٢٠ من العهد، لا سيما كلمة "الآداب العامة".

٤٤ - الرئيس: قال إنه، استنادا إلى مناقشة اللجنة، يعتبر أن نص الجملتين الواردتين في الفقرة ١١، على النحو الذي تم به دمجها وبالصيغة التي تم بها تعديلها، هو كما يلي: "The scope of paragraph 2 embraces even views that may be regarded as deeply offensive, albeit such expression may be limited in accordance with the provisions of article 19, paragraph 3, and article 20".

٤٥ - السيد لالا: قال إنه يقترح أنه ينبغي عدم حذف كلمة "only" من الجملة التي تم إدماجها.

٤٦ - الرئيس: قال إنه تفهم أنه ينبغي أن يكون هناك توافق للآراء حول هذا الحذف.

٤٧ - السيد أمور: أعرب عن قلقه لأنه تم إسقاط بعض الصيغ التي اقترحها عند دمج الجملتين الأخيرتين في الفقرة. وبالفعل، ينبغي الاستعاضة عن كلمة "all" بكلمة "such" مباشرة قبل كلمة "expression" للتأكيد على أن كل

- ٥٣ - السيد أوفلاهيرتي: قال إنه ليس هناك فرق عند الإشارة إلى "provisions" أو "prohibitions" فيما يتعلق بالمادة ٢٠.
- ٥٤ - السيد فتح الله: قال إنه يقترح إما استخدام "provisions" في كل من المادتين ١٩ و ٢٠، أو استخدام "limitations" في المادة ١٩، و "prohibitions" في المادة ٢٠.
- ٥٥ - الرئيس: قال إنه يقترح، من أجل تذليل الصعوبة بين كلمتي "prohibitions" و "limitations"، أن يقتصر النص على الإشارة إلى "provisions" أي الأحكام الواردة في المادتين ١٩ (٣) و ٢٠. ويبدو أن الإشارة إلى أن الحق "includes but is not limited to" صيغة مقبولة بالنسبة لجميع أعضاء اللجنة، غير أنه لم يتم بعد معالجة الموضوع المثار حول الإعلانات التجارية بنجاح.
- ٥٦ - وأضاف أن اللجنة، في قضية بالانتين، توصلت إلى الاستنتاج الصحيح من خلال الإشارة إلى الخطاب التجاري، بدلا من اتباع فكرة أن حماية الحقوق اللغوية يجب أن تحترم حقوق الشعوب الأخرى كذلك. وعلى الرغم من أن ذلك يبدو في غير محله في الفقرة، إلا أن الخطاب التجاري لا يزال جزءا من السوابق القضائية للجنة.
- ٥٧ - السيد تيلين: قال إنه من الأفضل إدراج الإشارة إلى الإعلانات التجارية في الفقرة.
- ٥٨ - السيد أوفلاهيرتي: اقترح حذفها، لا سيما في ضوء التغيير المقترح بأن يقال إن الحق في حرية التعبير "includes but is not limited to". ولن يضيع الاجتهاد القضائي المتعلق بالانتين من التعليق العام، وسيستمر توفير الحماية للخطاب التجاري، نظرا لأن القائمة تهدف إلى أن تكون إرشادية لا شاملة.
- ٥٩ - السيد لالا: قال إنه موافق على ذلك، ولكنه يلاحظ أن قضية بالانتين لم تكن عن الإعلانات على الإطلاق. فالموضوع كان حول أصحاب بعض المحلات في كيبيك الذين حاولوا وضع علاماتهم التجارية باللغة الإنكليزية، في ذلك الوقت الذي لم يكن يسمح فيه إلا بوضع العلامات باللغة الفرنسية. وعلى كل حال، موضوع الإبقاء على الإشارة أو حذفها ليس مهما، لأنه سوف يتم معالجة الخطاب التجاري في مكان آخر في المناقشة.
- ٦٠ - الرئيس: قال، مراعاة لما قاله السيد لالا الذي كان عضوا في اللجنة أثناء القرار الذي اتخذ بشأن قضية بالانتين، إن العبارة "الخطاب التجاري" قد تم استخدامها بالفعل في قضية بالانتين.
- ٦١ - السيد أوفلاهيرتي: أوضح أن الفقرة لا تقول إن حرية التعبير ينبغي أن تنطبق على الخطاب التجاري، ولكنها تشير فقط إلى أنواع الأفكار والآراء التي يمكن حمايتها. وعلى كل حال، وافق كل عضو في اللجنة باستثناء الرئيس على حذف الإشارة إلى الإعلانات التجارية.
- ٦٢ - الرئيس: أكد أنه على الرغم من أنه لا يميل بقوة إلى أي من الاتجاهين، إلا أنه ليس وحده ضد الحذف.
- ٦٣ - السيدة كيلير: أكدت أنها ضد الحذف لأن الإشارة الصريحة إلى الإعلانات التجارية تساعد على توضيح المسألة للبلدان التي لا تعتبر الإعلانات التجارية شكلا من أشكال حرية التعبير، كما هو الحال بالنسبة لبلدها.
- ٦٤ - السيد لالا: قال إنه ينبغي الاحتفاظ، في القراءة الأولى على الأقل، بالإشارة إلى الإعلانات التجارية، على أن يتم حذفها في القراءة الثانية إذا لزم الأمر.
- ٦٥ - السيد أمور: قال إن اللجنة إذا أصرت على إدراج الكلمات، فينبغي أن توضع بين قوسين مربعين.

- ٦٦ - الرئيس: قال إن اللجنة سوف تترك هذه المسألة معلقة وتعود إليها فيما بعد.
- ٦٧ - تمت الموافقة على الفقرة ١١ المتعلقة بالمادة ١٩ من العهد، رهنا بإجراء تغييرات في الصياغة.
- تم تعليق الجلسة الساعة ١١/٥٥ وتم استئنافها في الساعة ١٢/١٠.
- الفقرة ١٢
- ٦٨ - السيد أوفلاهيرتي: أوضح، في معرض تقديمه للفقرة ١٢، أنها تتضمن مزيجا من السوابق القضائية والحقوق اللغوية، لا سيما تلك المنصوص عليها في المادة ٢٧. وقال إنه ليس أمرا غير مألوف أن تحتوي التعليقات العامة على بنود تبدو غريبة ولكنها تمت بصلة إلى توضيح أبعاد حق من الحقوق.
- ٦٩ - السيد بوزيد: تساءل عن سبب إشارة الفقرة ١٢ إلى اللغات الرسمية فقط، في حين أن هناك دولا كثيرة لديها لغة رسمية واحدة أو أكثر، فضلا عن لغة وطنية واحدة أو أكثر.
- ٧٠ - السيد أوفلاهيرتي: قال إنه موافق على الإشارة إلى اللغات الوطنية فضلا عن اللغات الرسمية.
- ٧١ - الرئيس: طلب من السيد بوزيد أن يشرح الفرق بين الاثنين.
- ٧٢ - السيد بوزيد: قال إن لدى بلده مثلا لغة رسمية وهي اللغة العربية، في حين أن اللغة الأمازيغية لغة وطنية.
- ٧٣ - السيد الهيبية: قال إنه فيما يتعلق باللغات الوطنية والرسمية، لدى بعض المناطق الجغرافية لغات وطنية كثيرة، ولكن لديها لغة رسمية واحدة يتم استخدامها في الإدارة العامة، وتحميها الدولة.
- ٧٤ - السيد لالا: أكد هذا الشرح وذكر على سبيل المثال السنغال والهند.
- ٧٥ - الرئيس: اعتبر أن اللجنة موافقة على إدراج الإشارة إلى كل من اللغات الوطنية والرسمية في الفقرة.
- ٧٦ - تمت الموافقة على الفقرة ١٢ المتعلقة بالمادة ١٩ من العهد، بصيغتها المعدلة.
- الفقرة ١٣
- ٧٧ - السيد أوفلاهيرتي: أوضح، في معرض تقديمه للفقرة ١٣، أنها تتعلق بموضوع وسيلة التخاطب لا بشكل التخاطب. والقائمة مستمدة من ممارسة اللجنة نفسها، كما هو وارد في الحواشي. وقال إن بعض أعضاء اللجنة ربما يجدون بعض البنود مهمة في حد ذاتها مثل الكتب وشبكة الإنترنت، إلا أنهم ربما يجدون بنودا أخرى غريبة في الجملة قبل الأخيرة مثل اختيار الملابس، أو ارتداء أو حمل رموز دينية أو غيرها من الرموز. وقد يجد الأعضاء في قضية هودويارغانوفا ضد أوزبكستان قضية تتعلق بالمادة ١٨ إلا أنه لا يمكن اعتبارها شكلا من أشكال التعبير، فهي في الواقع ذات صلة بالمادة ١٩.
- ٧٨ - وأضاف أنه تم اعتبار قضية الإضراب عن الطعام بين بابان و أستراليا غير مقبولة، ومع ذلك تم إدراجها في المادة ١٩، لأن اللجنة لم ترفض بشكل قاطع فكرة أن الإضراب عن الطعام شكل من أشكال التعبير. وعليه، فإن اللجنة اعترفت بأن البيانات السياسية وغيرها من البيانات يمكن أن تأخذ شكل أفعال ولا تأخذ بالضرورة شكل أقوال، وأن هذه الأفعال يمكن أن تخضع للحماية بموجب المادة ١٩.
- ٧٩ - وأخيرا قال إن الجملة الأخيرة تتضمن إشارة إلى قضية زونديل ضد كندا، وهي قضية تم فيها رفض حق صحفي ينكر الحرق في عقد مؤتمر صحفي. وقد تم إدراجها

أو حذفها. فلا يمكن إدراج كل شيء، والإشارة هي مجرد حشو.

٨٦ - السيد تيلين: قال إن الجملة قبل الأخيرة هي مصدر قلق. وهو يعتبرها وصفا محايدا للسوابق القضائية للجنة. ومع ذلك، إذا كان الزملاء يساورهم القلق بشأن الصياغة، فيمكن إعادة صياغتها بحيث تنتهي بالعبارة "other forms of expression" وإنهائها بنقطة، مع المحافظة على مراجع الحاشية. وإذا تم الاستعاضة عن "hunger strike" بكلمة "strike" فستضيق الإشارة إلى السوابق القضائية، وسيصبح مضمون الفقرة من المواضيع المعالجة في المادة ٢٢.

٨٧ - السيد أوفلاهيقي: قال إنه يعتقد أن الملابس يمكن أن تكون شكلا من أشكال التعبير، غير أنه لا داعي لبذل مجهود من أجل إبقاء الجملة هنا. وإذا كانت هناك إشارة إلى التعبير المحكي والمكتوب في الجملة الثانية، فإنه يمكن استخدام العبارة "include but are not limited to" بعد القائمة.

٨٨ - وأضاف أنه ينبغي إزالة الإشارة إلى مرافعات المحكمة، والاحتفاظ بالحاشية. وينبغي حذف الجملة قبل الأخيرة من الفقرة. وينبغي المحافظة على الإشارة إلى قضية فرناندو ضد سري لانكا. ويمكن إزالة الإشارتين إلى قضية هودويير غانوفيا ضد أوزبكستان وقضية بابان ضد أستراليا، ذلك أن القضية الأولى تقع ضمن اختصاص المادة ١٨ والثانية قرار مقبوليتها ضعيف. وينبغي للجنة أن تستخدم الصيغة التي اقترحتها السيدة ماجودينا لإبراز أن القائمة الواردة في الجملة الثانية غير مغلقة. ويمكن حذف الجملة قبل الأخيرة، الأمر الذي سيردّ على التساؤلات حول العبارة "depending on the particular circumstances" وحول موضوع الإضرابات أو الإضرابات عن الطعام.

في الفقرة لأنها جزء من السوابق القضائية للجنة وكان يتعين إدراجها في مكان ما.

٨٠ - السيد فتح الله: اقترح أنه يمكن إدراجها في الجملة الأولى، بإضافة كلمة "إضراب" إلى أشكال التعبير، الأمر الذي سيشمل الإضراب عن الطعام. وفيما يتعلق بالجملة قبل الأخيرة، قال إنه يتعين حذفها لأنها تشير إلى الملابس وارتداء الرموز وليس هناك ما يبرر إدراجها في الفقرة وإن كانت تمثل شكلا من أشكال التعبير.

٨١ - السيد ريفاس بوسادا: اقترح حذف العبارة "depending on the particular circumstances" من نفس الجملة لتجنب أي لبس فيما يتعلق بالظروف المعنية.

٨٢ - السيد أمور: قال إنه لا يفهم الإشارة إلى مرافعات المحكمة. واقترح إزالة كل الإشارات إلى كل المسائل المتصلة بالملابس.

٨٣ - السيدة ماجودينا: قالت إن لديها، شأنها في ذلك شأن السيد ريفاس بوسادا، تساؤلات حول العبارة "depending on the particular circumstances". وإن محاولات توضيحها ستجعل الفقرة أقل وضوحا. وإذا كانت الفقرة عبارة عن إشارة إلى اعتراف اللجنة في السابق بهامش متسع من التقدير أو بقضايا تتعلق بالسياق الثقافي المعالجة في المادة ١٩ من العهد، فيجب القول بوضوح إن هذا أمر على اللجنة أن تحدد. وربما ينبغي حذف العبارة.

٨٤ - الرئيس: قال إن اللجنة امتنعت، إلا في استثناءات قليلة، عن استخدام مفهوم هامش متسع من التقدير. وفي هذا الصدد، لم تتبع اللجنة طريقة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٨٥ - السيدة شانيه: قالت إنها موافقة تماما على أنه ينبغي إزالة جميع الإشارات إلى الملابس. وقد تم تغطية مرافعات المحكمة في مكان آخر في المادة ١٤. وينبغي شرح الإشارة

- ٨٩ - السيد لالا: رَحَّب باقتراح إزالة الجملة قبل الأخيرة، فضلا عن الجملة "They may also include court pleadings". ويُفضَّل معالجة المسألة في المادة ١٤.
- ٩٠ - السيدة كيلير: أشارت إلى أنه إذا تم إزالة الإشارة إلى مرافعات المحكمة وتم الاحتفاظ بالحاشية رقم ٣٥، فلن يكون هناك تطابق بين النص الرئيسي والحاشية.
- ٩١ - السيد أوفلاهيرتي: قال إنه يمكن جمع مختلف الحالات في حاشية واحدة تنتهي بكلمة "et al." وذلك بعد الجملة الثانية التي ترد فيها قائمة أشكال التعبير.
- ٩٢ - الرئيس: سأل إذا كان رقم الحاشية ٣٥ سيظهر في النص فوق السطر.
- ٩٣ - السيدة كيلير: قالت إن بعض المعلومات ستختفي إذا تم وضع جميع المراجع في حاشية واحدة. غير أنها قالت إن مثل هذا التغيير مقبول بالنسبة لها.
- ٩٤ - السيد ريفاس بوسادا: قال إنه ليس من الضروري توضيح إذا تمت الإشارة إلى جميع مرافعات المحكمة أو إلى الادعاءات فقط. فالإشارة هي إلى المرافعات التي قام بها المحامون الذين يتم حمايتهم. وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بمحتويات الحاشية.
- ٩٥ - الرئيس: قال إن قضية فرناندو ضد سري لانكا قضية هامة جدا، تم فيها الحكم على محام لإهانتته المحكمة نتيجة تأكيدات القوية على مصالح موكله. وهذا موضوع يتعلق بالمادة ١٩ ولا يتعلق بمجرد المادة ١٤.
- ٩٦ - السيد أوفلاهيرتي: قال إن الإشارة إلى مرافعات المحكمة تسبب مشاكل. ويمكن تسميتها "legal submissions and other written materials" ويمكن وضع هذه العبارة في نهاية الجملة الثانية. وبذلك تكون "legal submissions" إشارة مباشرة إلى قضية فرناندو ضد سري لانكا. "And other signage". كما سيتم حذف العبارة "They may also include court
- ٩٧ - الرئيس: قال إن عبارة "written materials" سوف تؤدي إلى استبعاد مرافعات شفوية على نفس القدر من الأهمية.
- ٩٨ - السيد تيلين: قال إنه إذا تم اعتماد اقتراح السيد أوفلاهيرتي، وبقيت كلمة "publication" في الجملة الثالثة، فرما يكون ذلك مضللا.
- ٩٩ - الرئيس: قال إن المقصود بكلمة "publication" إصدار كلمات إما بشكل مكتوب أو شفوي.
- ١٠٠ - السيد أوفلاهيرتي: اقترح حذف العبارة "publication of" بحيث تكون بداية الجملة على النحو التالي "Means of expression include". وينبغي أن تنتهي الجملة بالعبارة "legal submissions". وواضح بالفعل أن القائمة تشمل، وإن لم تقتصر على العناصر المذكورة.
- ١٠١ - الرئيس: قال إنه ليس هناك، على ما يبدو، من يعارض هذا الحل. ومسألة الزي بوصفها طريقة من طرق التعبير مرتبطة بالمادة ١٨ وبمواد أخرى في العهد. وهو على استعداد أن يقبل عدم ذكر أهمية اختيار الملابس، على الرغم من أنه يجد صعوبة في قبول أن اختيار الملابس قد لا يكون شكلا من أشكال التعبير الذي يتمتع بالحماية بموجب المادة ١٩. وسوف يتم حذف الجملة قبل الأخيرة. وبذلك تبدأ الجملة الثانية هكذا "Such forms would include but are not limited to". أما الجملة الثالثة فستبدأ بالعبارة "Means of expression include"، والقائمة الواردة في هذه الجملة ستنتهي بالعبارة "banner and legal submissions"، مع حاشية تذكر قضية فرناندو ضد سري لانكا. وسوف يتم حذف العبارة "And other signage".

١٠٦ - السيد شانيه: قالت إنها متفقة مع السيد أمور بشأن كلمة "vigorous". وتعلق الفقرة ١٤ بضمان حرية التعبير في الصحافة، مع ربط ذلك بحقوق المواطنين. وربما يمكن معالجة مسألة الاحتكارات فيما بعد. وينبغي أن تكون الإشارة إلى التعليق العام رقم ٢٥ في حاشية، لتجنب عرقلة انسياب النص. وينبغي أن تكون هناك جملة تتعلق بضرورة أن يكون ممثلو المواطنين قادرين على الاطلاع على المعلومات من مصدر مستقل.

١٠٧ - السيد فتح الله: قال إن الجملة الأولى الواردة في الفقرة ١٤ ينبغي أن تربط مباشرة بين الصحافة الحرة وغير الخاضعة للرقابة من ناحية، والعهد من ناحية أخرى، بدلا من الربط بين الصحافة الحرة وغير الخاضعة للرقابة من ناحية، والمجتمع الديمقراطي من ناحية أخرى. وينبغي أن يكون التأكيد على العهد. وينبغي حذف الإشارة إلى المجتمع الديمقراطي.

١٠٨ - السيد أوفلاهيقي: قال إن ذكر المجتمع الديمقراطي، وهي إشارة مهمة إلى جزء متين من السوابق القضائية وفاء لفترة زمنية معينة، تزعج على ما يبدو بعض الزملاء. وعلى كل حال، تتضمن مقدمة التعليق العام بالفعل إشارة إلى المجتمع الديمقراطي. وأضاف أنه ليس لديه اعتراض على اقتراح السيد فتح الله، واقترح تغيير الجملة إلى شيء من هذا القبيل: "A free and uncensored press or media is essential for the ensuring of freedom of opinion and expression".

١٠٩ - وأضاف أن الفقرة ٤٠ تتضمن كلاما قويا عن الاحتكارات في وسائل الإعلام. وكلمة "vigorous" غير ضرورية ويمكن حذفها. ويمكن نقل الإشارة إلى التعليق العام رقم ٢٥ إلى فقرة منفصلة.

"pleadings". غير أنه سيتم الاحتفاظ بالعبارـة "They include all forms of audio-visual as well as electronic and internet-based media".

١٠٢ - تمت الموافقة على الفقرة ١٣، بصيغتها المعدلة. الفقرة ١٤

١٠٣ - السيد أوفلاهيقي: ذكر أنه تم عكس ترتيب الفقرتين ١٢ و ١٣. ولدى تقديمه الفرع المعنون "Freedom of expression and the media" من الفقرات ١٤ إلى ١٦، قال إن الفروع الثلاثة القادمة تتعلق بتحديد نطاق الحقوق، أي أن اللجنة لم تبدأ بعد معالجة الفرع المتعلق بالقيود. وإن المسائل المتعلقة بحرية التعبير ووسائل الإعلام ذات أهمية بارزة، وتلقى اهتماما كبيرا من جانب اللجنة. وأضاف أن اللجنة تصطدم بمجموعة من التحديات الكبيرة لحرية التعبير وتواجهها وسائل الإعلام. وينبغي تركيز الاهتمام على تعبير وسائل الإعلام الوارد في التعليق العام. والفرع الذي يتم دراسته يتضمن بيانات إيجابية حول المساحة المتروكة لحرية وسائل الإعلام. أما التقييدات فسوف يتم معالجتها في وقت لاحق.

١٠٤ - السيد أمور: طلب توضيحات بشأن ما تعنيه كلمة "vigorous" التي ترد في الجملة الأخيرة من الفقرة ١٤. وينبغي الإشارة إلى ما في الإعلام من تركيز واحتكارات، الأمر الذي يحدّ في كثير من الأحيان من حرية الصحافة وحرية التعبير. واقترح العبارة "... and take the appropriate measures to avoid concentration and monopoly that would affect freedom of the press and freedom of information".

١٠٥ - السيد ريفاس بوسادا: قال إنه يجب حذف كلمة "vigorous". وليس من الواضح إذا كانت كلمة "vigour" تشير إلى الجانب الاقتصادي أو الفكري.

وينبغي بعد ذلك إضافة جملة جديدة فيما يلي نصها ” It constitutes a foundation of democratic society “.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

١١٠ - السيد تيلين: قال إن مما يبعث على الحزن إزالة الإشارة إلى المجتمعات الديمقراطية. فهناك إشارة إلى المجتمعات الديمقراطية في الفقرة ٢، وللإشارة الواردة في الفقرة ١٤ علاقة بعنصر من هذه الإشارة، أي حرية الصحافة ووسائل الإعلام. وهذه الإشارة تعزز الفقرة ٢ وينبغي الإبقاء عليها.

١١١ - الرئيس: قال، متحدثاً بصفته خبيراً، إن ما في وسائل الإعلام من تركيز واحتكارات قضايا مهمة. وإن الإشارة في النص الحالي إلى أنه من واجب الدول الأطراف تعزيز استقلال وسائل الإعلام وتنوعها هو في الواقع أمر إيجابي لإبراز مشاكل الاحتكار. وهو على استعداد أن يكون هناك نص يعالج بصورة أكثر تحديداً هذه المسألة على النحو الذي اقترحه السيد أمور. وهو، على غرار السيدة شانيه، يرغب في أن يذكر النص بصراحة ما يجب أن تفعله الدول لتعالج هذه المسألة. ويمكن أن يكون ذلك في جزء لاحق من النص.

١١٢ - السيد أمور: قال إنه ينبغي الاستعاضة عن العبارة ” sans censure “ الواردة في الجملة الأولى من الفقرة ١٤ من النص الفرنسي للتعليق العام والمقابل لها باللغة الإنكليزية ” uncensored “، بالعبارة ” sans entrave “ التي تعني ” unimpeded “. ومن شأن ذلك أن يشمل الرقابة فضلاً عن العقوبات الأخرى التي تعترض الصحافة الحرة. والإشارة إلى المجتمع الديمقراطي تعني على ما يبدو أن الصحافة الحرة مهمة للديمقراطيات، بينما لا تحتاج البلدان غير الديمقراطية إلى صحافة حرة. والواقع أن جميع المجتمعات بحاجة إلى صحافة حرة.

١١٣ - واقترح الاستعاضة في الجملة الأولى عن العبارة ” in a democratic society “ بالعبارة ” in any society “.